

التحول السياسي والإداري في كردستان العراق عام ١٩٩٢ .. الأسباب والنتائج

أ.م.د. ايمن عبد عون

قسم العلوم السياسية - كلية القانون والعلوم السياسية - جامعة ديالى / جمهورية العراق

الملخص:

شهدت كردستان العراق المزيد من الارهاصات السياسية والأمنية مُنذ قيام الدولة العراقية عام ١٩٢١، اذ عملت العديد من الحكومات المتعاقبة على إخضاع الكرد بالقوة لمرات عدة، مما تسبب بالمزيد من الضحايا والخسائر البشرية والمادية، الأمر الذي انتهى بالتحول السياسي والإداري لكردستان عام ١٩٩٢. إذ يهدف البحث الى التعرف على أهم الأسباب الكامنة وراء عملية التحول السياسي والإداري الذي شهدته كردستان خلال تلك المدة، والذي ابتدأ بإتمام عملية انتخاب "المجلس الوطني لكردستان - العراق" وقيام حكومة الأمر الواقع في كردستان العراق عام ١٩٩٢، الأمر الذي يحتم التعرف على طبيعة التحديات التي واجهها الكرد (داخليا وخارجيا)، أهمها: الهجرة المليونية وحجم المأساة التي تعرض لها الكرد، والمفاوضات التي خاضها الكرد مع الحكومة العراقية عام ١٩٩١، وأسباب عدم التوصل الى اتفاق بين الطرفين، ودوافع قرار الحكومة العراقية القاضي بسحب الإدارات المركزية القاضي لممارسة المزيد من الضغط على القيادات الكردية. فضلا عن التعرف على قرار (٦٨٨) وما ترتب على أثر ذلك من حقوق لكردستان، ودور الدول الإقليمية خلال تلك المدة وحجم التأثير الإقليمي على كردستان العراق آنذاك. كما سيتناول البحث طبيعة المؤسسات التي تأسست خلال عملية التحول الإداري في كردستان، وطبيعة عمل تلك المؤسسات وما واجهها من تحديات، وسيسلط البحث الضوء على الحراك السياسي الذي شهدته كردستان العراق، وكيفية نشوء الديمقراطية فيها، في الوقت الذي بقيت فيه محافظات العراق الأخرى ترزح تحت نير السلطة الدكتاتورية الحاكمة، وبيان أسباب نشوء الخلافات الداخلية وما دور القوى الإقليمية والدولية في ذلك الخلاف، وكيف استطاع الزعماء الكرد تجاوز كل تلك الخلافات من اجل الحفاظ على تجربتهم الديمقراطية وكيفية الدفاع عنها، وتحقيق الاستقرار السياسي والاداري داخل كردستان العراق من أجل عدم العودة تحت حكم الدكتاتورية، مما حتم على الكرد تجاوز خلافاتهم الداخلية من اجل الحفاظ على المكاسب التي تحققت لهم وتدعيمها بشكل أوسع، الأمر الذي حقق نتائج إيجابية لمستقبل الكرد السياسي والإداري، وانعكس على فاعلية الكرد في المعارضة وبناء النظام السياسي الجديد للعراق بعد ٢٠٠٣.

الكلمات الدالة: التحول، السياسي، الإداري، كردستان، العراق.

المقدمة:

شهدت كردستان العراق المزيد من الارهاصات السياسية والأمنية منذ قيام الدولة العراقية عام ١٩٢١، وتميزت بتعقيدات افرزتها ظروف مختلفة (داخلية وخارجية)، مما جعلها تشكل محوراً هاماً في استراتيجيات المعادلات السياسية والأمنية، الامر الذي دفع معظم الحكومات المتعاقبة العمل على إخضاع الكرد بالإكراه لمرات عدة، والتي على إثر ذلك خاض الكرد حروباً عديدة لسنوات طوال تلك الحكومات، قدموا خلالها الكثير من التضحيات، وألحقت بالطرفين العديد من الخسائر المادية والبشرية، وتمثل الاحداث التي شهدتها العراق مطلع عقد التسعينات من القرن العشرين بداية لمرحلة جديدة شهدتها كردستان العراق، اذ شكل غزو العراق للكويت في ٢ آب ١٩٩٠، وما نتج عن ذلك الغزو اندلاع حرب الخليج الثانية، ليشهد العراق أحداثاً داخلية عدة أهمها اندلاعاً لانتفاضة الشعبية عام ١٩٩١ ضد الحكومة العراقية في العديد من المحافظات العراقية فضلاً عن كردستان العراق.

أهمية البحث:

فرضت تجربة التحول السياسي والإداري في كردستان العراق عام ١٩٩٢، المزيد من الاهتمام والمتابعة من قبل الحكومة العراقية والدول الإقليمية بشكل عام، فضلاً عما مثله من أهمية بالغة لدى الكرد بشكل خاص، نتيجة لما رافقها من ارهاصات داخلية وخارجية، وسعي الزعامات الكردية فرض ذلك التحول للتخلص من حالة الديكتاتورية التي كانت تمارسها الحكومة المركزية، ومحاولة إضفاء أكبر مساحة من الديمقراطية في إدارة الكرد بشكل مباشر لكردستان العراق، والتي كانت بدايتها إجراء الانتخابات التي نتج عنها اقامة (المجلس الوطني لكردستان_ العراق) وتشكيل حكومة محلية داخل كردستان العراق بمعزل تام عن الحكومة العراقية، لتمثل تلك الاحداث الحد الفاصل الذي انتهى بالتحول السياسي والإداري لكردستان عام ١٩٩٢، مما أفرز تحديات عدة ألفت بظلالها على داخل كردستان العراق.

اشكالية البحث:

أفرز التحول السياسي والاداري في كردستان العراق نتائج عدة، منها ما كان سلبي على الكرد في كردستان العراق، ومنها ما هو ايجابي، تكلم بتعزيز المزيد من المكاسب السياسية والادارية للكرد، ونتيجة لكثرة ما كُتب عن الجوانب السلبية التي رافقة عملية التحول السياسي والاداري في كردستان العراق، سيتم ومن خلال هذا البحث التركيز على الجوانب الايجابية التي أفرزها ذلك التحول، وطبيعة التطورات التي أسهمت في تعزيز الفائدة السياسية والادارية للكرد بكردستان العراق.

فرضية البحث:

يشترك البحث فرضياتها التي تتعلق بجوهر اسباب التحول السياسي والاداري في كردستان (الاسباب والنتائج)، والعمل على اختبار كل فرضية وفق المعطيات الداخلية والخارجية للعراق لإثبات صحتها أو فشلها في الاجابة، وهي كما يلي:

١. هل شكلت الانتفاضة الكردية عام ١٩٩١ فرصة جديدة للكرد أسهمت في السعي بتغيير وجه كردستان السياسي والاداري؟
٢. هل كانت الاسباب والمبررات التي دفعت الكرد للشروع بعملية التحول السياسي والاداري موضوعية أم لا؟
٣. هل انعكس التحول السياسي والاداري بالفائدة على كردستان العراق، رغم كل ما أفرزه ذلك التحول من معوقات وأزمات داخلية؟

منهجية البحث:

التحول السياسي والاداري بالفائدة على كردستان العراق، رغم كل ما أفرزه ذلك التحول من معوقات وأزمات داخلية؟ اعتمد البحث المنهجين التاريخي والتحليلي، المنهج التاريخي الذي يسمى بالمنهج الاستردادي لأنه يمثل عملية استرداد للماضي، للتعرف على ماض الظاهرة وتحليلها وتفسيرها علمياً، ومدى ارتباطها وتأثيرها بما يتناوله البحث. أما المنهج التحليلي فانه يقوم على عمليات ثلاث: التفسير، والنقد، والاستنباط، وقد تجتمع هذه العمليات كلها في سياق بحث معين، أو قد يُكتفى ببعضها، وذلك بحسب طبيعة البحث.

المبحث الاول: الانتفاضة الكردية عام ١٩٩١، وأثرها على عملية التحول السياسي والإداري في كردستان العراق.

فرضت عمليات الإبادة الجماعية التي شنها النظام البائد على الكرد والتي أطلق عليها اسم "عمليات الانفال"، نسبة الى سورة الانفال في القرآن الكريم، بعد أن انتهج سياسة الاحتماء بالإسلام محاولاً إضفاء المشروعية للأعمال الاجرامية التي كان يقوم بها، والتي أوكل قيادتها الى علي حسن المجيد مسؤول المنطقة الشمالية في عهد وزير الدفاع الاسبق سلطان هاشم، إذ تضمنت العمليات عدة مراحل بدأت في عام ١٩٨٦ حتى عام ١٩٨٩ (دوسكي، ٢٠٠٦، ص١٤٥ - ٢٠٦)، استُخدم خلالها القصف المدفعي والجوي والترحيل الجماعي والاعتقالات والاعدامات، وما تبعها من استخدام للأسلحة فوق التقليدية المحرمة دولياً ضد الكرد، من اجل اخضاعهم لسلطة الحكومة العراقية، ومع انتهاء الحرب العراقية_الايرانية، شهدت الاوضاع حالة من الترقب لما ستؤول اليه الاحداث، لاسيما فيما يخص موقف الحكومة العراقية من بعض دول الخليج ومنها

الكويت، ليعلن النظام البائد غزو الكويت في ٢ آب ١٩٩٠ (عبدالقادر، ٢٠١٨، ص ١٩٩-٢١٨)، والذي على إثره أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتحالفة معها الحرب على العراق، ليستغل الشعب العراقي تلك الاحداث للقيام بانتفاضة شعبية في ١ اذار ١٩٩١، شملت العديد من المحافظات، ومنها ما قام به الكرد من انتفاضة ضد الحكومة العراقية في ٤ اذار ١٩٩١، اطلق عليها اسم (رايه رين) وتعني (الانتفاضة)، شملت اغلب مناطق كردستان العراق، الامر الذي هدد بإسقاط نظام الحكم في العراق (بينغيو، ٢٠١٤، ص ٢٦٢)، تمكن الكرد خلالها من السيطرة على مراكز الشرطة، والمباني الحكومية، فضلاً عن مدينة كركوك التي سيطر عليها المنتفضون بالكامل (أندرسن؛ ستانسفيلد، ٢٠٠٩، ص ٧٤)، تم ذلك نتيجة تهيئة المقاتلين وتوفير السلاح والعتاد، واستثمار الوقت بشكل دقيق، فضلاً عما شكله عنصر الاستجابة والتفاعل المجتمعي مع القيادة الكردية التي انضمت تحت لوائها العديد من العناصر، حتى الافواج التي كانت تعمل مع الحكومة العراقية (بينغيو، ٢٠١٤، ص ٢٦٣)، الامر الذي يفسر عدم ولاء تلك الافواج للنظام السياسي الدكتاتوري، وان ما دفعه للعمل معه هو الحاجة المال واعفائهم من الخدمة في تشكيلات القوات المسلحة العراقية، التي كانت آنذاك في حالة حرب مع ايران.

توعدت الحكومة العراقية بان الرد سيكون قاسياً على ما حدث في كردستان، ونشرت جريدة الثورة تحذير الحكومة واصفة ما جرى: بان تسلل البعض من خارج الحدود محاولين تصوير افعالهم الغادرة بانها خدمة لأكراد العراق والدفاع عن حقوق الكرد، مؤكدة على ان تجربة السنوات الثلاثين الماضية لم تجلب الخير للكرد، متهمة الحركة الكردية بأنها ارتبطت بالأجنبي او اعتمدت عليه سياسياً او عسكرياً او مادياً ولم تحقق للكرد غير الخسائر والدمار، مشيرة الى ان كل تلك الحركات انتهت بالفشل عندما تغيرت المواقف السياسية الدولية في المنطقة، وقد اشار المقال ايضاً الى أن القوى الاجنبية في المنطقة او خارجها استخدمت الكرد كورقة سياسية تناور بها لتحقيق أغراض سياسية معروفة... واصفة ما حدث بالمغامرة بين عامي ١٩٧٠-١٩٧٥، وكيف انتهت تلك المغامرة (الثورة، ١٩٩١). رغم التهديد والوعيد برد حاسم من قبل الحكومة، الا انه وبعد سيطرة الحركة الكردية على كركوك قامت الحكومة بتكليف السياسي والوزير الاسبق مكرم الطالباني (الربيعي، ٢٠١٦، ص ٢١-٣٨)، الذي أكد خلال مقابلة اجراها الباحث معه، ان رئيس الجمهورية آنذاك كان قد أرسل اليه طالباً منه السفر الى كردستان العراق والتحدث مع الزعماء الكرد واقناعهم بان يسمحوا بمرور الاغذية الى بغداد، وضمان استمرار مرور الشاحنات وتزويد بغداد بالنفط من كركوك، مقابل عدم قيام الحكومة العراقية بعمليات عسكرية في المنطقة الكردية (مقابلة، ٢٠١٩).

السياسات الخاطئة التي انتهجتها الحكومة ضد الشعب العراقي ومنه الكرد، افرزت ما يمكن ان نطلق عليه ظاهرة (عزل المجتمع عن الدول) أو (الاغتراب بين السلطة والمجتمع)، فبمجرد ان أدرك الشعب العراقي ان الدولة فقدت زمام السيطرة انتفض ضدها، إذ عد الكرد تدهور الاوضاع الداخلية فرصة كما باقي العراقيين ليعبروا عن حالة الاستياء التي كُتمت لسنوات، لتنتلقا لانتفاضة بشكل عفوي الى حد كبير، الا ان بعض الدول حاولت استغلالها، وهو ما دفع بدول اخرى للعمل بالضد من ذلك، مما ولد حالة من الضغط على الادارة الامريكية، لتعلن الاخيرة ان ما يحدث في العراق شأن داخلي لا يمكن للولايات المتحدة الامريكية التدخل فيه، الأمر الذي عدته الحكومة العراقية أشبه بالضوء الاخضر للقيام بهجوم عسكري ضد المنتفضين، استخدمت خلاله طائرات الهليكوبتر والمدرعات والدبابات وكافة الاسلحة الاخرى لقمع الانتفاضة بطرق وحشية خلفت المزيد من القتلى، فضلا عما تسببت به من نزوح جماعي وتهجير قسري واعتقالات، كل ذلك من أجل إعادة سيطرة الحكومة على الاوضاع من جديد (بينغيو، ٢٠١٤، ص ٢٦٢)، إذ شكل استخدام القوة المفرطة السمة الغالبة في مجمل تطورات الاحداث خلال تلك المدة، وقصفت الطائرات وضربت الدبابات المدن ومن فيها من المدنيين بوحشية، ويبدو ان موافقة الولايات المتحدة الامريكية على استخدام الحكومة العراقية للأسلحة الثقيلة والطائرات بتلك الطريقة، دليل تخليها عن المنتفضين من جهة، وتخوفها من ان يكون النظام البديل معارضا للسياسة الامريكية أو في اقلها غير منسجم مع مصالحهم في العراق والمنطقة من جهة اخرى، وهذا يعزز فهم موقف الادارة الامريكية الخاطئ، الذي تسبب بشتى انواع الضرر على كردستان وباقي المحافظات، ويمكن لنا ان نؤيد ما ذهب اليه بعض الكتاب بان الامريكيين كانوا يرغبون بدفع القوات العسكرية العراقية باللجوء للقيام بانقلاب عسكري. وكما هي العادة المألوفة بتغيير انظمة الحكم في العراق، وبذلك تضمن الولايات المتحدة الامريكية وصول دكتاتور جديد يمكن ان يكون أكثر تفهماً لعلاقة الاخيرة مع العراق (أندرسن؛ ستانسفيلد، ٢٠٠٥، ص ١٦٨).

تمكنت قوات الحرس الجمهوري والحرس الخاص في نهاية شهر اذار ١٩٩١، من إعادة السيطرة على المدن في كردستان العراق (عيسى، ٢٠٠٥، ص ٢٢٦- ٢٢٧) في الوقت الذي كانت فيه ذاكرة المجتمع الكردي مازالت تحتفظ بالذكرى الأليمة عندما استخدم النظام البائد السلاح الكيميائي في حلبجة، وهو ما تسبب بتأجيج الخوف من احتمالية استخدام تلك الاسلحة من جديد، فبدأت عمليات النزوح الجماعي للكرد نحو الجبال تجاه كل من تركيا وايران، في اوضاع مناخية وجغرافية صعبة للغاية (بينغيو، ٢٠١٤، ص ٢٦٤)، حتمت التطورات على الادارة الامريكية التي كانت تسعى الى تحقيق سياسة توازن للقوى في منطقة الخليج، عدم اهمال ما تعرض له

الكرد (خاروداكي، ٢٠١٣، ص ٣٣٥-٣٣٦)، فضلاً عن تمكن الكرد اظهار مظلوميتهم بشكل أوسع من خلال وسائل الاعلام المرئية والمسموعة، وبهذا الصدد يشير الكاتب ماجد الماجد، انه وبشكل مفاجئ أصبحت المسألة الكردية هي المستحوذ الأكبر على وسائل الاعلام العالمية (الماجد، ١٩٩١، ص ٧٧).

لم تكن الولايات المتحدة الامريكية والدول المتحالفة معها، جادة بأن تنتهي نظام الحكم في العراق وكما أشرنا آنفاً، خوفاً من البديل الذي أخذ يلوح بالأفق بعد محاولة بعض الدول الاقليمية استغلال تلك الانتفاضة، الأمر الذي انعكس بالفائدة على الحكومة العراقية في استغلال تلك الظروف والعودة لبسط نفوذها على مجمل الاراضي في كردستان العراق بداية شهر نيسان ١٩٩١، لتنتهي محاولة الكرد بهجرة مكللة بمزيد من اليأس والاحباط (كرمانج، ٢٠١٥، ص ٢٢٨)، وهو ما وصفه الكاتب موسى السيد علي بقوله: "من جديد بدا أن الكرد قد وقعوا في الفخ، أو أنهم ذهبوا اليه بأقدامهم (علي، ٢٠٠١ ص ٩٥)، إذ لم يتغير الحال لولا مآثرها أزمة النزوح الجماعي في الرأي العام العالمي، بعد ان تم تداول العديد من الصور للنازحين الكرد وهم يواجهون ظروف قاسية وصعبة للغاية، لاسيما انها كانت في اواخر فصل الشتاء، فضلاً عن انها مناطق جبلية عالية الارتفاع، إذ تعرض العديد من الكرد للموت، وهذا ما اكده وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية جيمس بيكر (James Baker)، وصفاً حجم الكارثة بانها لا تطاق بمعنى الكلمة (مهدي، ٢٠١٥، ص ٧٦)، وبدا واضحاً بروز المسألة الكردية على مسرح الاحداث والتطورات الدولية، الامر الذي دفع بالمجتمع الدولي بضرورة منح الكرد وضع سياسي واداري خاص بهم في كردستان العراق، والتي كانت بدايتها الضغط على تركيا بالسماح للاجئين الكرد بدخول اراضيها بعد ان رفضت ذلك في بادئ الامر، وأغلقت حدودها بوجوههم (لندكرين، ٢٠١٣، ص ١٠٤)، وصدور قرار مجلس الامن الدولي المرقم (٦٨٨) في ٥ نيسان ١٩٩١، إذ تم ذكر اسم الكرد لأول مرة في وثيقة صادرة عن مجلس الامن الدولي التابع للأمم المتحدة، والذي كان بمثابة بداية إعادة المسألة الكردية الى الساحة السياسية والامنية الدولية، نتيجة لما تعرض اليه الكرد من قمع بعد الانتفاضة والنزوح الجماعي (البرزنجي، ٢٠٠٢، ص ٢٨٥-٢٨٧)، والتي على إثرها تدفقت المساعدات الانسانية للكرد (خاروداكي، ٢٠١٣، ص ٥٤٧-٥٧٢)، وأبدت المنظمات الدولية الانسانية ووكالات الاغاثة دوراً أساسياً في انقاذ النازحين (طالب، ٢٠٠٥، ص ٤٢٥). ومن الجدير بالذكر ان الحكومة التركية هي من كانت قد اقترحت توفير منطقة الملاذ الامن للكرد فيما بعد، ليتبنائها بعد ذلك رئيس الوزراء البريطاني جون ميجر (John Major)، وتقدم به في مؤتمر القمة للقادة الاوروبيين الذي عقد في لوكسمبورغ في ٨ نيسان ١٩٩١، لتعلن الولايات المتحدة الامريكية تأييدها لذلك المقترح، فصدرت على إثر ذلك الدول المجتمعة في المؤتمر

بالمفاوضات على اثر الهجرة المليونية، وأبدت استعدادها تقديم كافة الحلول للحد من الخلاف مع الكرد على اساس قانون الحكم الذاتي الصادر في اذار ١٩٧٤، لتعلن الجبهة الكردستانية التي أصبحت تمارس السلطة الفعلية في كردستان العراق، منذ اذار ١٩٩١، موافقتها بالتفاوض بناءً على تلك الدعوة (كريم، ٢٠١٢، ص ١٨٥ - ١٨٦)، والتي على إثرها بدأت المفاوضات مع الحكومة، إذ كانت في جولتها الأولى برئاسة جلال الطالباني، اما الجولة الثانية وما تبعها فكانت برئاسة مسعود البارزاني (رشيد، ٢٠١٨، ص ٤٢٧ - ٤٢٨)، إذ بدا واضحاً حاجة الطرفين للشروع باستئناف المفاوضات، فالحكومة العراقية كانت تعمل على كسب الوقت لترتيب الاوضاع الداخلية للبلاد، وقطع الطريق اما الجهات الخارجية الساعية لاستغلال المسألة الكردية، اما الكرد لم تكن الثقة قد تعززت بعد بالدعم الخارجي. وبهذا الصدد يجد محمود عثمان، ان الكرد كانوا قد ارتكبوا خطأً بالتفاوض مع الحكومة خلال تلك المدة، في الوقت الذي صُدِّر فيه قرار (٦٨٨) وتضمن فضح جرائم الحكومة العراقية ضد الكرد والتعريف بمظلوميتهم، وهو ما يمكن الاستفادة منه بشكل اوسع انذاك، الا ان المفاوضات كانت قد قوضت بعض الفقرات التي جاء بها ذلك القرار (مقابلة، اذار ٢٠١٩)، بينما يجد مسعود البارزاني ان استجابة الجبهة الكردستانية بقبول التفاوض، جاءت لفتح صفحة جديدة مع الحكومة العراقية، رغم كل ما ارتكبته من مجازر بحق الكرد (البارزاني، ٢٠٢٠، ص ٤٣)، عملت الحكومة بتسليط الضوء على تلك المفاوضات من خلال وسائلها الاعلامية، والتي كانت رسالة مقصودة للخارج بان المبادرة لاتزال بيد الحكومة العراقية لتسوية الخلاف مع الكرد، في محاولة منها لإثبات انها قادرة على ايجاد حل للمسألة الكردية في العراق من خلال الاتفاق مع الجبهة الكردستانية، وأخذت جريدة الثورة تنشر صور الوفد الكردي اثناء المفاوضات، واخبار عما كان يدور خلالها (الثورة، ١٩٩١، العدد ٧٦١٧). الا انه ورغم ذلك سرعان ما انتهت بالفشل ولأسباب عدة أهمها: ان الحكومة العراقية بعد ان أحكمت سيطرتها على زمام الامور في اغلب المحافظات اخذت تماطل في تنفيذ المطالب الكردية فيما يخص توسيع وتطوير الحكم الذاتي، الامر الذي أدى الى بروز الخلافات فيما يخص حدود الحكم الذاتي وكركوك، فضلاً عن عدم جدية الحكومة في اقامة نظام ديمقراطي وفق مبادئ حقوق الانسان، مما جعل الكرد يفكرون بضرورة الاستفادة من منطقة الملاذ الآمن التي منحتهم حرية أوسع للعمل داخل كردستان العراق (عيسى، ٢٠٠٥، ص ٤٣٢)، إذ كان لزاماً على الحكومة العراقية استغلال تلك الفرصة لتسوية الخلافات والبدء بمرحلة جديدة، وادراك اهمية عدم التفريط بها باعتبارها الجهة التي يقع عليها العبء الاكبر في تلبية المطالب الكردية، وإنها حالة عدم الثقة التي ولدتها سنوات طوال من الظلم القتل والتعجير.

المبحث الثاني: كردستان العراق في ظل التحول السياسي والاداري وأهم النتائج

تسبب قرار انتهاء المفاوضات برودة فعل قامت بها الحكومة العراقية تجاه كردستان العراق، إذ قامت بإصدار قرار سحب الإدارات المركزية للحكومة من محافظات السليمانية واربيل ودهوك، ودعت الموظفين في تلك المحافظات الى الالتحاق بالدوائر الحكومية في الموصل وكركوك وصلاح الدين وغيرها من المدن التي كانت خاضعة لسيطرتها، في محاولة منها لأرباك الوضع واحراج الجبهة الكردستانية بما قد يسببه سحب تلك الإدارات من تدهور للأوضاع في كردستان العراق، الا ان اغلب الموظفين كانوا قد امتنعوا من الالتحاق بوظائفهم، الامر الذي واجهته بعدم دفع الرواتب للموظفين والمتقاعدين وفرضها حصاراً اقتصادياً على كردستان العراق، بعدما أعلنت عدم السماح بإدخال المواد الغذائية والسلع الأساسية، مما تسبب بارتفاع الاسعار وتفشي الامراض وازدياد حالة الفقر (عيسى، ٢٠٠٥، ص ٤٣٢- ٤٣٣)، كانت الغاية من كل ذلك اجبار الكرد على العودة من جديد لطاولة التفاوض معها من موقع ضعف (بينغيو، ص ٢٦٧- ٢٦٨)، وبهذا الصدد يؤكد سعدي احمد بيره مسؤول العلاقات العامة للاتحاد الوطني الكردستاني في لقاء أجراه الباحث معه، ان سحب الادارة المركزية كان فرصة ثمينة للكرد بالاعتماد على انفسهم وادارة شؤونهم، رغم انها تسببت بعبء كبير لاسيما في المجالات الصحية والاقتصادية (مقابلة، شباط ٢٠١٩)، إذ لا يمكن لمنصفان ينكر صعوبة الحياة في كردستان العراق آنذاك، لاسيما بعد تعرضها للحصار من الحكومة، في ظل ضعف الامكانيات وقلة الموارد داخل كردستان العراق.

تمكن الكرد من الصمود، متحمسين لملء الفراغ السياسي والاداري الذي خلفته تلك الاجراءات، والشروع بوضع أسس الحكم الذاتي في كردستان العراق، والتي توجها الكرد بإجراء انتخابات المجلس الوطني لكردستان_ العراق بتاريخ ١٩ ايار ١٩٩٢، الذي أنيطت اليه مهمة السلطة التشريعية، وفقاً لقانون انتخاب المجلس الوطني الكوردستاني رقم (١) بتاريخ ٨ نيسان ١٩٩٢ الذي أصدرته الجبهة الكردستانية والذي تضمن احدى وستين مادة، موزعة على سبعة ابواب، إذ أكد الباب الاول على تكوين المجلس الوطني الكردستاني (كريم، ٢٠١٣، ص ١٩٥ - ١٩٦). بعد اتمام عملية الانتخاب، تم عقد اول اجتماع له في ٤ حزيران ١٩٩٢ أنشئ خلاله، جوهر نامق سالم رئيساً للبرلمان ممثلاً عن الحزب الديمقراطي الكردستاني، ومحمد توفيق رحيم نائباً له ممثلاً عن الاتحاد الوطني الكردستاني (صادق، ٢٠١٤، ص ١٦)، وتم تشكيل أول حكومة ائتلافية في كردستان العراق بتاريخ ٥ تموز ١٩٩٢ بواقع خمس عشرة وزارة، برئاسة فؤاد معصوم عن الاتحاد

الوطني الكردستاني، تولت مهام السلطة التنفيذية، ومنذ ذلك الحين دخلت كردستان العراق مرحلة جديدة على المستويين السياسي والاداري (رسول، ٢٠١٣، ص ١٤٠).

رفضت الحكومة العراقية ما جرى في كردستان العراق، ورغم معارضة دول الجوار التي لم تكن على استعداد تام لتقبل الوضع الجديد لكرد العراق، ورغم قلة خبرة الكرد في مجال الانتخابات والادارة، ناهيك عن الامكانيات المحدودة، الا ان الكرد تمكنوا من الصمود من اجل النهوض بواقعهم السياسي والاداري (مهدي، ٢٠١٥، ص ٨٠) وبهذا الصدد يذكر مكرم الطالباري، كان على الحكومة العراقية، عد ما حصل في كردستان العراق من تحول سياسية وادارية حدث وشأن عراقي داخلي، وضرورة اصدار الحكومة قراراً يقضي بشرعية الانتخابات والقبول بنتائجها (الطالباري، ٢٠١٠، ص ٦٢٣)، في الوقت الذي أسهمت فيه الانتخابات بإشعار الكرد بأهمية اختيار ممثلهم بشكل ديمقراطي وبالشكل الذي لم يشهده المواطن الكردي من قبل، في ظل حرمان تلك الممارسة لمعظم العراقيين القابعين تحت حكم الديكتاتورية.

رافق اول تجربة انتخابية في كردستان العراق العديد من المشاكل، لاسيما فيما يتعلق بالنتائج، واعتراض بعض الاحزاب على بعض الآخر، وتبادل الاتهامات بالتزوير. إلا انه ورغم كل ما آلت اليه الامور بسبب ما أفرزته نتائج الانتخابات، انتهى الأمر بقبول الزعماء الكرد بمبدأ المناصفة، التي اسهمت بتشكيل حكومة وقوة عسكرية مستقلة عن بغداد، هو ما عزز دور الهوية القومية الكردية بشكل أكبر، لتصبح كردستان العراق ولأول مرة خاضعة لسلطة وحكومة كردية (المراكبي، ٢٠٠١، ص ٩٦)، إذ يمكن القول إن قبول الزعماء الكرد بمبدأ المناصفة دليل وعي وشعور عالي بالمسؤولية من أجل الحفاظ على تلك المكتسبات. وبذات الصدد يجد السيد كاوه محمود سكرتير الحزب الشيوعي الكردستاني، ان تجربة الانتخابات وتشكيل الحكومة في كردستان العراق عام ١٩٩٢ ورغم كل ما رافقها من اخطاء، الا انها كانت بداية مهمة نحو الديمقراطية والمؤسساتية التي تحتاج الى المزيد من الخبرة لتطويرها (مقابله، شباط ٢٠١٩)، الامر الذي انعكس على واقع الكرد السياسي والاداري الذي أخذ يتطور بشكل تصاعدي، إذ يُعد المجلس الوطني لكردستان_ العراق، اللبنة الاساسية في عملية التحول السياسي والاداري لما له من دور مهم في تشريع القوانين والرقابة الوظيفية والمالية، فضلاً عن دوره في إعادة تنظيم الهيئات القضائية، التي تكللت بإصدار قانون وزارة العدل لإقليم كردستان المرقم (١٢) لسنة ١٩٩٢، وقانون السلطة القضائية لإقليم كردستان المرقم (١٤) لسنة ١٩٩٢ (شريف، ٢٠١٩، ص ٨٢-٩٧)، وكان للجبهة الكردستانية دوراً فاعلاً في دعم إدارة مجمل الاوضاع داخل كردستان العراق، الامر الذي وفر المقومات السياسية والقانونية لمواجهة التحديات التي واجهها كردستان العراق بعد أن أصبح

ولأول مرة خاضعة لسلطة وحكومة كردية، (شريف، ٢٠١٩، ص٧٩)، مما أدى الى ازدياد المخاوف الاقليمية لدى دول الجوار وأدراك الزعماء الكرد لتلك المخاوف دفعهم وبمختلف انتماءاتهم الحزبية الى أخذ زمام المبادرة ومن خلال تصريحاتهم على التأكيد ان الكرد يسعون الى تحقيق أسس الحكم الذاتي ضمن العراق الموحد، وان الاحزاب الكردية التي انضوت داخل الجبهة الكردستانية طالما طالبت بوضع خاص لكردستان في اطار الحكم الذاتي او نظام فيدرالي في اطار العراق (مهدي، ٢٠١٥، ص٩٠)، ليصدر البرلمان الوطني لكردستاني_العراق، بتاريخ ٤ تشرين الاول ١٩٩٢ بيان (اعلان الفيدرالية)، الذي تم بموجبه تحديد العلاقة مع الحكومة العراقية، بأنها ستكون على أساس الاتحاد الفيدرالي ضمن العراق الديمقراطي البرلماني (سيف الدين، ٢٠٠٩، ص١٤٤)، إذ يمكن القول أن التحول السياسي والاداري لكردستان العراق قد أضفى نوعاً من الشرعية للزعماء الكرد على المستويين الاقليميوالدولي؛ وأن إعلان الكرد للفيدرالية منذ ذلك التاريخ وأسهمهم في مواصلة العمل على تحقيقها بشكل رسمي بعد عام ٢٠٠٣، دليل السعي لتحقيق التكامل السياسي الكردي في العراق، في ظل دعم المجتمع الدولي ومساندته لذلك.

لم تكن مهمة بناء المؤسسات سهلة في كردستان العراق، إذ واجه الكرد مجموعة من العقبات والتحديات أهمها انعدام أو قلة الموارد المالية، وبالتحديد بعد أن فرضت الحكومة العراقية الحصار الاقتصادي على كردستان وأخذ الوضع الاقتصادي يتفاقم بمرور الايام، مما جعل حكومة كردستان في وضع حرج للغاية (مهدي، ٢٠١٥، ص٩١)، إذ كان للجانب الاقتصادي دور مهم وكبير في التأثير على طبيعة بناء المؤسسات داخل كردستان، الامر الذي دفع بالكرد للاستفادة من المنافذ الحدودية مع دول الجوار، ومد جسور التعاون مع تلك الدول من أجل ضمان تحسين الوضع الاقتصادي داخل كردستان، والعمل على تعزيز الواردات الاقتصادية (محمود، ٢٠١٦، ص١٢٦-١٢٧)، رغم كل تلك المعوقات تمكن المجلس الوطني لكردستان_العراق، الذي يُعد اللجنة الاساسية في عملية التحول السياسي والاداري لما له من دور مهم في تشريع القوانين والرقابة الوظيفية والمالية، فضلاً عن دوره في إعادة تنظيم الهيئات القضائية، التي تكللت بإصدار قانون وزارة العدل لإقليم كردستان المرقم (١٢) لسنة ١٩٩٢، وقانون السلطة القضائية لإقليم كردستان المرقم (١٤) لسنة ١٩٩٢ (شريف، ٢٠١٩، ص٨٢-٩٧)، وكذا الحال فيما يخص الرقابة المالية التي كانت في بداية الأمر من مهمة المجلس الوطني لكردستان_العراق كونه الجهة الرقابية التي تشرف على تنفيذ الموازنة العامة، حتى عام ٢٠٠٠ إذ تم تأسيس مؤسسة مستقلة باسم ديوان الرقابة المالية لإقليم كردستان العراق (شريف، ٢٠١٩، ص١١٣).

رغم كلما واجهه الكرد من معوقات إقليمية إلا أنهم تمكنوا من إيجاد مساحات سياسية ودبلوماسية مكنتهم من تجسيد العلاقة مع العديد من الدول ومنها دول الجوار، وأخذ الزعماء الكرديلتقونوبشكل رسمي بالمسؤولين في تلك الدول، لاسيما المسؤولين الغربيين والأمريكيين، فضلاً عما كانوا يحضون به مناستقبال رسمي، وعقدتهم للعديد من اللقاءات، مما أتاح لهم الاطلاع عبر وسائل الاعلام الدولية، وبذلك أخذ الكرد يحضون برعاية واهتمام دولي أكبر (بينغيو، ٢٠١٤، ص ٢٧١- ٢٧٢)، لم يرق للكثير في الداخل والخارج ما أخذت تتمتع به كردستان من أهمية دولية، الأمر الذي دفع بعض الجهات الى ان تعمد للتدخل في شؤونها الداخلية وهو ما فرض على الكرد بشكل او بآخر انقساماً داخلياً لصالح هذه الدولة او تلك، لينتهي ذلك بنشوب الاقتتال الداخلي في كردستان (عثمان، ٢٠١٣، ص ٨٦- ٨٧). إذ من المفيد ان نشير الى ان الزعماء الكرد كانوا قد سعوا لبلوغ التكامل الديمقراطي الذي من خلاله تم إقناع العديد من الدول بمشروعية مطالب الكرد فيما يخص الوضع السياسي والاداري الجديد انداك، الا ان نشوب الاقتتال بين الاخوة كان قد حول مناطق كردستان العراق الى اجزاء متناحرة، وجزئها الى قسمين وجُمد البرلمان وشُل عمله، ورغم ذلك كله لم يُفرض الكرد بما تم تحقيقه على المستويين السياسي والاداري، رغم كل ما فرضالاقتتال الداخلي إلا أن المؤسسة السياسية كانت دائماً ما تحاول إيجاد مساحة لها من التأثير وأداء دور أكبر داخلخارج كردستان، وكانت رغبة القوى الكردية واضحة تجاه عدم إفراغ التجربة البرلمانية من حيثياتها الديمقراطية، لذا فقد رافق ذلك الاقتتال، دعوات عدة من قبل شخصيات وأحزاب وممثلي دول معظمها أكدت على ضرورة إيقاف الاقتتال، وطالما أكد الزعماء الكردعلى ذلك. إذ أصدر مسعود البارزاني بياناً دعا من خلاله بضرورة تهدئة الأوضاع ووقف الاقتتال، مؤكداً أن مصير الكرد في خطر، ولكيلاقتنع المزيد من المآسي والتجاوزات، وأختتمه بدعوة القيادة السياسية للجبهة الكردستانية لعقد اجتماع طارئ من أجل معالجة الأوضاع (عبود؛ العلوي، ٢٠١٨، ص ٢٣١). رغم كل ما أثير عنالأوضاع الداخلية في كردستان العراق خلال مدة الاقتتال الداخلي وما شكلته من حالة سلبية تجاه عملية التحول السياسي والاداري الذي شهدته كردستان، إلا أنه كشف وبشكل واضح اصرار الكرد على ضرورة الحفاظ على تلك المكتسبات، مؤكداً رفضهم عدم العودة تحت حكم الديكتاتورية من جديد؛ ناهيك عن اتساع حجم انفتاح الكرد نحو الدول الإقليمية والكبرى والعكس في ذلك، وتسابقها وتزاحمها نحو كردستان العراق الأمر الذي أسهم في تعبيد مساحات واسعة من العلاقة بشكل افضل، كون تلك الدول كانت تسعى من خلال وساطاتها في إنهاء حالة الاقتتال والتي نتج عنها عقد العديد من المفاوضات بين القوى الكردية في عواصم ومدن عدة من تلك الدول. التي توجت فيما بعد بتوقيع اتفاقية واشنطن في ١٧ ايلول ١٩٩٨ (الخرسان، ٢٠٠١، ص ٨٩٩- ٩٠٥)، مما

أسهم في تهدئة الأوضاع والشروع ببدء توحيد عمل البرلمان وإعادة نشاطه عام ٢٠٠٢ (عثمان، ٢٠١٣، ص ٨٦-٨٧)، الأمر الذي انعكس فيما بعد على دور كردستان في عملية اسقاط النظام البائد، وبهذا الصدد ذكرت الكاتبة ماريانا خاروداكي بان "تغيير النظام العراقي واستبداله بنظام ديمقراطي، ربما من خلال استخدام القوة، ودعم حكومة كردستان، ككيان مستقر او شبه مستقل، تعود اسسه الى اتفاقية واشنطن (خاروداكي، ٢٠١٣، ص ٤١٤)، مما عزز العلاقة مع الادارة الامريكية التي أخذت توفر دعماً قوياً للمؤتمر الوطني العراقي الموحد، باعتباره بديلاً ديمقراطياً لنظام حكم صدام؛ إذ لا بد من الإشارة الى ان التحول السياسي والاداري في كردستان العراق، كان قد وفر أرضية صلبة لقوى المعارضة العراقية كون كردستان، أخذت تمثل نقطة انطلاق مهمة بالصد من نظام الحكم القائم في العراق آنذاك، الأمر الذي انعكس على تعزيز العلاقة ما بين الكرد والقوى العراقية الاخرى، الأمر الذي انعكس على مشاركة الكرد في النظام السياسي الجديد.

شكل سقوط النظام البعثي في نيسان من عام ٢٠٠٣، بداية جديدة لمشاركة الكرد في العملية السياسية ومنذ الأسابيع الأولى كان للكرد دوراً فاعلاً ورقماً صعباً في معادلات العملية السياسية في العراق الجديد. وهذا ما أكدّه مسعود البارزاني بقوله، بان الكرد بادروا في عام ٢٠٠٣، في المشاركة الفعالة من أجل الانخراط في العملية السياسية وصياغة هيكليتها ومفاهيمها (فرج، ٢٠١٩، ص ١٧٥)، إذ ضم "مجلس الحكم الانتقالي" الذي تشكل بتاريخ ١٢ تموز ٢٠٠٣ بقرار من سلطة الائتلاف المؤقتة برئاسة بول بريمر، خمسة أعضاء من الكرد من مجموع خمسة وعشرين عضواً يمثلون كافة أطراف المجتمع العراقي (صادق، ٢٠١٤، ص ١١٣-١١٥)، وكان دور الكرد فاعلاً في كتابة قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية عام ٢٠٠٤، بعد ان عزم الكرد خياراتهم بالاحتفاظ بعناصر الاستقلال الذاتي لكردستان العراق (بريمر، ٢٠٠٦، ص ٣٦٤)، ناهيك عن فاعلية الكرد في تشكيل الحكومات الاتحادية وحصول الكرد على العديد من المناصب والمواقع الحكومية المهمة في الحكومة الاتحادية، كرئاسة الجمهورية ونائب رئيس الوزراء ونائب رئيس البرلمان وبعض الوزارات السيادية ورئاسة اركان الجيش، فضلاً عن مساهمة الكرد في صياغة الدستور الدائم للبلاد؛ إذ يمكن القول ان عملية التحور السياسي والإداري الذي شهدته كردستان العراق كان قد أكسب الكرد المزيد من الخبرات والمؤهلات السياسية والإدارية التي انعكست وبشكل واضح على أدائهم السياسي بعد عام ٢٠٠٣، هذا فضلاً عن طبيعة العلاقات مع القوى السياسية العراقية الأخرى، لاسيما تلك التي كانت معارضة للنظام البعثي، ناهيك عن طبيعة العلاقات الدولية التي تمتع بها الكرد؛ كل ذلك أسهم في ان يحقق الكرد المزيد المكتسبات السياسية والإدارية والاقتصادية التي توجت في الدستور الدائم للبلاد عام ٢٠٠٥.

الخاتمة:

سعى الكرد ومنذ تأسيس الدولة العراقية من الحصول على وضع سياسي وإداري خاص بكرديستان العراق، إلا أنه وبسبب رفض الحكومات العراقية المتعاقبة أو مماطلتها بتنفيذ ذلك، خاض الكرد ولسنوات طوال صراعات عدة مع الحكومات العراقية خلال القرن العشرين، وعليه بدأت المسألة الكردية تأخذ منحى آخر كلما اشتد ذلك الصراع، ومع انطلاق الشرارة الأولى من الانتفاضة الكردية وضعف سيطرة الحكومة المركزية على الأوضاع بكرديستان العراق، وما رافق تلك الانتفاضة وما تبعها أخذت المطالب الكردية تتصاعد، وهو ما شكل بداية لإعادة الامل لتحقيق نوع من التحول السياسي والإداري، وعلى الرغم من كل التحديات التي واجهت الكرد، إلا أن الأمر تكلل بإجراء الانتخابات وإقامة برلمان وحكومة محلية بكرديستان العراق. ليحقق التحول السياسي المزيد من المكتسبات منها الانفتاح السياسي على المستويين الإقليمي والدولي، الأمر الذي أتاح للكرد مساحة واسعة من الاختلاط السياسي والدبلوماسي مما انعكس على واقعهم حتى ما بعد ٢٠٠٣؛ فضلاً عن أنه أسهم في تعمق العلاقات الكردية مع العديد من دول العالم. كما حقق التحول الإداري اكتساب المزيد من الخبرات الإدارية منذ الشروع بعملية بناء المؤسسات داخل كردستان العراق، وما أثبتته الكرد من نجاح إداري بعد ٢٠٠٣ في تطوير مجمل المؤسسات الإدارية، والبنى التحتية داخل كردستان العراق.

أثبت الكرد التزامهم بالحفاظ على أسس التحول السياسي والإداري في كردستان العراق، رغم كل ما عصف بكرديستان من مشكلات داخلية اقتصادية وسياسية وأمنية، لاسيما مرحلة "الاقتتال الداخلي" الذي أسفر إلى تقسيم كردستان العراق إلى جغرافيتين وإلى حكومتين وجيشين وقضائين، إلا أنه وعلى الرغم من كل ما تسبب به الاقتتال، فقد أكسب الكرد المزيد من الخبرة في مواجهة التحديات الداخلية، والتي أضفت حلولاً عدة من أجل عدم الانزلاق إلى المزيد من المشاكل، الأمر الذي انعكس على طبيعة مواجهة كردستان العراق للآزمات بعد عام ٢٠٠٣.

قائمة المصادر

المصادر باللغة العربية والمترجمة:

١. أندرسن ليام؛ ستانسفيلد غاريث (٢٠٠٥)، عراق المستقبل: دكتاتورية - ديمقراطية أم تقسيم، ترجمة: رمزي ق. بدر، مراجعة وتعليق: ماجد شبر، لندن: دار الوراق للنشر.
٢. أندرسن، ليام؛ ستانسفيلد، غاريث (٢٠٠٩)، أزمة كركوك: السياسة الاثنية في النزاع والحلول والتوافقية، تر: عبد الله النعيمي، بغداد: دراسات عراقية.

٣. اوغلو، احمد داود (٢٠١٠)، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، تر: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
٤. بارزاني، مسعود (٢٠٢٠)، للتاريخ، أربيل، مطبعة روكانا.
٥. البرزنجي، سرهنگ حميد (٢٠٠٢)، انتخابات إقليم كردستان العراق بين النظرية والتطبيق (دراسة مقارنة)، هوليتر.
٦. برير، بول (٢٠٠٦)، عام قضيته في العراق، تر: عمر الأيوبي، بيروت: دار الكتاب العربي.
٧. بيكر، جيمس (١٩٩٩)، سياسة الدبلوماسية، تر: مجدي شرشر، القاهرة: مكتبة مدبولي.
٨. بينغوي، أوفرا (٢٠١٤)، كرد العراق دولة داخل دولة، تر: عبد الرزاق عبد الله بوتاني، بيروت: دار الساقى.
٩. خاروداكي، ماريانا (٢٠١٣)، الكرد والسياسة الخارجية الامريكية: العلاقات الدولية في الشرق الاوسط منذ ١٩٤٥، تر: خليل الجيوسي، بيروت: دار الفارابي.
١٠. الخرسان، صلاح (٢٠٠١)، التيارات السياسية في كردستان العراق: قراءة في ملفات الحركات والحزاب الكردية في العراق ١٩٤٦ - ٢٠٠١، بيروت: مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر والتوزيع.
١١. دوسكي، علي نبي صالح (٢٠٠٦)، عمليات الانفصال في كردستان العراق، أربيل: دار سبيريز للطباعة والنشر.
١٢. الربيعي، احمد علي سبع (٢٠١٨)، مكرم الطالبناني ودوره السياسي والفكري في العراق (١٩٢٣ - ١٩٧٩)، بغداد: دراسات للشؤون الثقافية العامة.
١٣. رشيد، صلاح (٢٠١٨)، حوار العمر: مذكرات الرئيس جلال طالباني.. رحلة ستون عاماً من جبال كردستان الى قصر السلام، تر: شيرزاد شيخاني، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
١٤. سيف الدين، بيار مصطفى (٢٠٠٩)، تركيا وكردستان العراق الجاران الحائران، دمشق: دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع.
١٥. شريف، أمين فرج (٢٠١٩)، الحكم الصالح في إقليم كردستان دراسة في المقومات والمعوقات (٢٠١٣ - ١٩٩٢)، أربيل: مطبعة ديقى.
١٦. طالب، جزا توفيق (٢٠٠٥)، المعوقات الجيوبولتيكية للأمن القومي في إقليم كردستان، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية.
١٧. الطالبناني، مكرم (٢٠١٠)، مراحل تطور الحركة القومية الكردية، المجلد الثاني، مراجعة: عثمان محمد هورامي، السليمانية: مؤسسة حمدي للطباعة والنشر.
١٨. عبد القادر، شامل (٢٠١٨)، بداية النهاية صدام وغزو الكويت اللغز العظيم، ط٢، بغداد: دار ومكتبة المجلة.
١٩. عثمان، ازاد (٢٠١٣)، العملية السياسية والمسيرة الفيدرالية في العراق، أربيل: دار موكراني.
٢٠. علي، موسى السيد (٢٠٠١)، القضية الكردية في العراق من الاستنزاف الى تهديد الجغرافية السياسية، الامارات: مركز الامارات للدراسات.

٢١. عيسى، حامد محمود (٢٠٠٥)، القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني الى الغزو الامريكي ١٩١٤ - ٢٠٠٣، القاهرة: مكتبة مدبولي.
٢٢. فرج، آسو علي (٢٠١٩)، تدهور العراق.. من وجهة نظر الرئيس مسعود البارزاني، اربيل: مطبعة روكسانا.
٢٣. كرمانج، شيركو (٢٠١٥)، الهوية والامة في العراق، بيروت: دار الساقى.
٢٤. كريم، محمد صابر (٢٠١٢)، التعددية السياسية وأثرها على السلطة التشريعية في اقليم كردستان /العراق، السليمانية: اكاديمية التوعية وتأهيل الكوادر.
٢٥. اللامي، احمد (١٩٩٨)، ضوء على تجربة المنطقة الامنة في شمال العراق، بحث منشور، بيروت، السنة الثالثة: مجلة دراسات عراقية.
٢٦. لندكرين، آسا (٢٠١٣)، السياسة التركية حيال إقليم كردستان العراق، ترجمة: مصطفى نعمان احمد، المراجعة العامة: احسان عبد الهادي الجرججي، بغداد: دار المرتضى.
٢٧. الماجد، ماجد (١٩٩١)، انتفاضة الشعب العراقي، بيروت: دار الوفاق للصحافة والطباعة والنشر.
٢٨. محمود، عمار عباس (٢٠١٦)، القضية الكردية إشكالية بناء الدولة، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.
٢٩. المراكبي، السيد عبد المنعم (٢٠٠١)، حرب الخليج الثانية والتكامل الوطني في العراق (الاكرد دراسة حالة) ١٩٨٨ - ١٩٩٦، القاهرة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: معهد البحوث والدراسات العربية.
٣٠. مهدي، وضاح (٢٠١٥)، المسألة الكردية في العراق.. رحلة الدم والبارود، بيروت: جيكور للطباعة والنشر.

المصادر باللغة الانكليزية:

Chaliand, Gerard (1994), "The Kurdish tragedy", London, New jersey.

الرسائل والاطاريح الجامعية:

١. الجاف، نسرین احمد عبد الله (٢٠٠٥)، التجربة البرلمانية في اقليم كردستان العراق (١٩٩١ - ١٩٩٨)، رسالة ماجستير، بغداد، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية.
٢. صادق، يوسف محمد (٢٠١٤)، المتغيرات في الواقع السياسي لإقليم كردستان العراق، اطروحة دكتوراه، السليمانية، جامعة السليمانية، قسم العلوم السياسية.
٣. عبد الله، علي هاشم (٢٠١١)، السياسة الخارجية التركية حيال العراق بعد احداث اب عام ١٩٩٠ وافاق المستقبل، رسالة ماجستير، بغداد، جامعة النهريين، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية.

البحوث العلمية:

١. رسول، عابد خالد (٢٠١٣)، الفراغ الدستوري في اقليم كردستان_ العراق، بحث منشور في مجلة العدد الخاص بالمؤتمر العلمي السنوي الرابع تحت عنوان "النظام السياسي العراقي: الواقع، الاصلاح، والمستقبل"، جامعة السليمانية: كلية العلوم السياسية.
٢. عبود، وسن سعيد: العلوي، نبيل (٢٠١٨)، الصراع المسلح بين الحزبين الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، جامعة بغداد، بحث منشور في مجلة كلية الآداب، العدد الرابع والعشرون.

المقابلات الشخصية:

١. مقابلة شخصية اجراها الباحث مع السيد محمود عثمان، اربيل، ١٨ اذار ٢٠١٩.
٢. مقابلة شخصية اجراها الباحث مع السيد سعدي احمد بيهر مسؤول مكتب العلاقات العامة للاتحاد الوطني الكردستاني، اربيل، ١٧ شباط ٢٠١٩.
٣. مقابلة شخصية اجراها الباحث مع السيد كاوه محمود سكرتير الحزب الشيوعي الكردستاني، اربيل، ١٨ شباط ٢٠١٩.
٤. مقابلة شخصية اجراها الباحث مع مكرم طالباني، السليمانية، ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٩.

الخراجات:

١. "الثورة" (حريدة) بغداد.

کوھڑینا سیاسی و کارگیری ل کوردستانا عیراقی سالا ۱۹۹۲...ئەگەر و ئەنجام

یوخته:

هەر ژ دښتېنیکا دامه‌زاندنا دموڼه‌تا عراقی ل سالا ۱۹۲۱ کوردستانا عراقی که‌له‌ک فهریزین سیاسی و ئارامیی بخومفه دیت، و ژلاین خومفه حکوومه‌تین عراقی ه‌و‌لدان کو کوردان ب ریکا هی‌زی بچه‌مین و نه‌ف چه‌نده بوو نه‌که‌ری ئ که‌له‌ک زیانین گیانی و ماددی، و گرن‌گرتین و مرچه‌رخان د قی بوارید ل سالا ۱۹۹۲ روودا، چون‌کول وی سالی ه‌له‌ب‌ژارت‌نین نه‌جومه‌نی نشتیمانیی کوردستان - عراق هاتنه ئه‌نجامدان و حکوومه‌تا دیفاکتول ه‌ری‌می هاته دامه‌زاندن. له‌ورا پ‌د‌قیه ئه‌و ئال‌گاریین نا‌خ‌وی و دمه‌کی یین ه‌مه‌بری قی حکوومه‌تی بووین ه‌ەر ژ کوچا مه‌لیونی و دانوستاند‌نین کوردی - عراقی ل سالا ۱۹۹۱ و فه‌کی‌شانا س‌از‌ی‌ن ف‌ه‌ری‌مین حکوومه‌تا عراقی ژ کوردستانی به‌ینه زانین. زیدمباری دانه‌نیاسینا بریارا ۶۸۸ و ئه‌و م‌اف‌ین قی بریارئ ژبو کوردان ده‌سته‌به‌ر ک‌ر‌ین، ه‌روسا ئه‌و هو‌کار‌ین پ‌شته‌ف‌ان بووین ژبو دامه‌زاندنا سی‌سته‌مه‌کی دیموکراتی ل کوردستانی و شه‌ری نا‌خ‌وی و رولئ ل‌ابه‌ن‌ن دمه‌کی د قی رووداندا به‌ینه زانین.

بەيشن سەرەکی: کوردستان، العراق، گهردنا سياسي، حکومهتا ههريمي.

Political and Administrative Transformation in Iraqi Kurdistan in 1992...Causes and Consequences

Abstract:

Iraqi Kurdistan has witnessed more political and security signs since the establishment of the Iraqi state in 1921, as many successive governments worked to subjugate the Kurds by force several times, causing more victims, human and material

losses, which ended with the political and administrative transformation of Kurdistan in 1992. The study aims to identify the most important reasons behind the process of political and administrative transformation that Kurdistan witnessed during that period in which began with the completion of the election process of the “Kurdistan-Iraq National Council” and the establishment of the de-facto government in Iraqi Kurdistan in 1992, which necessitates identifying the nature of the challenges faced by the Kurds (internally and externally), the most important are: the migration of millions and the size of the tragedy that the Kurds were exposed to, the negotiations that the Kurds fought with the Iraqi government in 1991, the reasons for not reaching an agreement between the two parties, and the motives for the Iraqi government’s decision to withdraw the central administrations to put more pressure on the Kurdish leaders. In addition, learning about Resolution (688) and the ensuing impact of that on the rights of Kurdistan, the role of regional states during that period and the size of the regional influence on Iraqi Kurdistan at that time.

The study also addresses the nature of the institutions that were established during the process of administrative transformation in Kurdistan, the nature of the work of these institutions and the challenges they faced. The ruling dictatorial authority, and an explanation of the reasons for the emergence of internal disputes and the role of regional and international forces in that dispute, besides, how the Kurdish leaders were able to overcome all these differences in order to preserve their democratic experience and how to defend it, and to achieve political and administrative stability within Iraqi Kurdistan in order not to return under the rule of dictatorship, which made it necessary for the Kurds to overcome their internal differences in order to preserve and consolidate the gains that were made for them more broadly which achieved positive results for the future of the political and administrative Kurds, as well as was reflected on the effectiveness of the Kurds in the opposition and building the new political system for Iraq after 2003.

Keywords: *Transformation, Political, Administrative, Kurdistan, Iraq.*